منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 357، جنيف، 12 و13 حزيران/ يونيه 2026

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٢٦
الأصل: إنكليزي

البند الخامس من جدول الأعمال

تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية: اقتراح تعيين لجنة خبراء ووضع الترتيبات المالية ذات الصلة

١. أثناء مناقشة عملية تحديد الأعضاء ذوي الأهمية الصناعية الرئيسية، التي جرت خلال الدورة ٣٥٦ (آذار/ مارس ٢٠٢٦)، قرر مجلس الإدارة ما يلي:

(أ) تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية وإدراج بند محدد في جدول أعمال دورته ٣٥٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦) لاتخاذ قرار بشأنه؛

(ب) دعوة المدير العام إلى عرض مقترح إلى هيئة مكتبه بشأن تعيين لجنة خبراء ووضع الترتيبات المالية ذات الصلة بهذه اللجنة، لتمكين مجلس الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة في دورته ٣٥٧ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٦).[١]

٢. وتنص المادة ٧(٣) من الدستور على أنه "تُعرض جميع المسائل المتعلقة باختيار الأعضاء ذوي الأهمية الصناعية الرئيسية على لجنة محايدة قبل أن يبت فيها مجلس الإدارة". وتنص الفقرة ١-٣-٢ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة على أنه تتألف اللجنة من "خبراء مؤهلين لإسداء المشورة بشأن المعايير الأنسب لتحديد الأهمية الصناعية وبشأن الأهمية الصناعية النسبية للدول بعد تقييمها على أساس هذه المعايير".

٣. وتنص الفقرة ١-٣-٢ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة على أنّ ولاية لجنة الخبراء تشمل ما يلي:

(أ) تحديد أنسب المعايير لتقرير الأهمية الصناعية، والوزن النسبي الذي يُسند إلى كل منها، عند الاقتضاء؛

(ب) إسداء المشورة بشأن الأهمية الصناعية النسبية للدول الأعضاء من خلال تطبيق المعايير المحددة.

٤. وتُذكِّر الوثيقة المقدَّمة إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٥٦ (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٦) بأنّ حياد الخبراء المقترحين وخبرتهم التقنية يُعدّان عاملين أساسيين في تحديد تشكيل اللجنة.[٢] ويُشترط أن تتألف اللجنة من خبراء محايدين معترف بهم دوليًّا، يتمتعون بمستوى رفيع من الكفاءة في مجال الإحصاء، ولديهم مؤهلات مثبتة في مجال الإحصاءات

[١] الوثيقة GB.356/INS/5/Decision؛ والوثيقة GB.356/INS/PV/Draft، الفقرة ٢٨٢.

[٢] الوثيقة GB.356/INS/5، الفقرة ١٨.

الاقتصادية. وقد درجت العادة أن تتألف هذه اللجان على نحوٍ يعكس طابعها الدولي ويراعي متطلبات التمثيل الجغرافي لمختلف أقاليم منظمة العمل الدولية. ويُعيَّن جميع الخبراء بصفتهم الشخصيّة، ولا يمثلون بلدانهم أو مؤسساتهم أو أقاليمهم.

٥. وفي ضوء ما تقدّم، وعقب صدور قرار مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠٢٦ مباشرة، شرع المكتب في تحديد نطاق العمل تمهيدًا لاختيار المرشحين المناسبين لعضوية اللجنة، مستندًا إلى الشبكات المهنية القائمة في المجتمع الإحصائي الدولي. ومثلما جرت العادة، سعى المكتب إلى استقطاب خبراء يشغلون مناصب قيادية عليا أو سبق أن شغلوها في مؤسسات إحصائية وطنية، ويتمتعون بخبرة مثبتة في الإحصاءات الاقتصادية وإلمام جيّد بأحدث معايير إحصاءات العمل التي اعتمدها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل. وقد حظيت اعتبارات الاستقلال المهني والخبرة التقنية والحياد بأهمية خاصة عند اختيار الخبراء، بما ينسجم مع القيم التي تقوم عليها المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة.[٣] ولم يجرِ المكتب أي تواصل مع الحكومات في إطار عملية الترشيح، بل تواصل مع الخبراء المحتملين بصفتهم الشخصية عبر الشبكات الإحصائية القائمة، حرصًا على أن تظل العملية موجّهة نحو استقطاب خبرات تقنية إحصائية رفيعة المستوى، وصونًا لموضوعية العملية واستقلاليتها.

٦. وعلاوةً على الاستناد إلى الشبكة الإحصائية المباشرة لمنظمة العمل الدولية، أجرى المكتب مناقشات مع أعضاء اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، ولجنة كبار الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة، ورؤساء الأجهزة الإحصائية في اللجان الاقتصادية الإقليمية وكذلك مع كبار الإحصائيين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات). وأفضت هذه المناقشات إلى وضع قائمة تضم ٤١٤[٤] خبيرًا معترفًا بهم دوليًا، تتوافر لديهم الخبرة والكفاءة المطلوبتان، إذ أبدى جميعهم استعدادهم وتفرغهم للاضطلاع بمهامهم كأعضاء في اللجنة. واستنادًا إلى ذلك، اقترح المكتب في مرحلة أولى، وفي ظل القيود الحالية على الميزانية، أن يقتصر تشكيل اللجنة على خبير واحد عن كل منطقة وخبير دولي واحد،[٥] بما يفضي إلى عضوية إجمالية من خمسة أعضاء. كما يمكن تعيين خبراء إضافيين كأعضاء احتياطيين يحلون محل أي من الأعضاء الأساسيين في حال تعذر عليهم حضور الاجتماعات. وقد جرى عرض هذا المقترح والنبذات التعريفية للخبراء الأربعة عشر (١٤) خلال المشاورات المعقودة في ٦ و٨ و١١ أيار/ مايو ٢٠٢٦ مع الحكومات، ومع أمانتَي مجموعة العمال ومجموعة أصحاب العمل، على التوالي.

٧. وخلال هذه المشاورات، أبدت الهيئات المكوّنة عددًا من الملاحظات بشأن تشكيل لجنة الخبراء المقترح وطرائق عملها. وانصبت هذه الملاحظات، بوجه خاص، على ضرورة ضمان تمثيل متوازن بين الجنسين؛ مشاركة خبراء من البلدان المصنَّفة حاليًا ضمن الأعضاء ذوي الأهمية الصناعية الرئيسية؛ دور الأعضاء البدلاء؛ الأدوار المنوطة بكلٍّ من الخبير الدولي المقترح وسائر الخبراء؛ الامتناع عن الاستعانة بخبراء من دول يُرجّح أن تُصنَّف مباشرة فوق أو تحت الحد الفاصل بين الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الكبرى والبلدان الأخرى؛ ضرورة ضمان تنوع الخبرات المهنية للخبراء؛ ضرورة توضيح طرائق العمل والمسؤوليات داخل اللجنة وكذلك السبل الكفيلة بضمان حياد لجنة الخبراء بصورة فعليّة.

٨. أخذًا في الاعتبار التعقيبات التي قدّمتها الهيئات المكوّنة خلال المشاورات، اتصل المكتب بعدد من الخبراء الإضافيين للعمل في اللجنة، إذ يقترح رفع عدد أعضائها من خمسة إلى ثمانية أعضاء في المجموع. ويُقترح، كذلك، أن تضم لجنة الخبراء خبيرين عن كل إقليم من أقاليم منظمة العمل الدولية، وألا تُخصَّص صفة الخبير الدولي لأيٍّ من الأعضاء بعد الآن، وأن يتحقق التكافؤ الكامل بين الجنسين بتعيين امرأة ورجل عن كل إقليم. وبهذا التشكيل، تنتفي الحاجة إلى تعيين أعضاء بدلاء، لأنّ تمثيل كل واحد من الأقاليم سيظل مكفولًا على نحو كافٍ حتى في حال تعذّرت مشاركة أحد خبيريه في بعض الاجتماعات. ويضم المقترح المنقح فريقًا من الخبراء ذوي الكفاءة العالية والحياد والاستقلال، ممن يتمتعون بأعلى مستويات المرجعية الإحصائية. وقد أحاطت هيئة مكتب مجلس الإدارة علمًا بالمقترح الذي عرضه المدير العام عليها للعلم، واتفقت على أن يحيله المكتب إلى مجلس الإدارة للنظر فيه واتخاذ قرار بشأنه.

٩. واستنادًا إلى ما سبق، يقترح المدير العام على مجلس الإدارة أن تتألف لجنة الخبراء من الأعضاء التالية أسماؤهم:

---

[٣] تتمثل المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في مجموعة من المبادئ المتفق عليها دوليًا، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٤ بموجب القرار ٢٦١/٦٨، بغرض حماية استقلال المؤسسات الإحصائية الوطنية وحيادها ومصداقيتها. وقد التزمت بهذه المبادئ أيضًا منظمات، منها منظمة العمل الدولية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، من خلال اعتماد مبادئ الأنشطة الإحصائية الدولية.

[٤] عُرضت، خلال المشاورات، قائمة تضم ١٣ نبذة تعريفية لمرشحين محتملين، وأُضيفت إليها لاحقًا نبذة تعريفية أخرى لمرشحة أفريقية.

[٥] اقترح المكتب الاستعانة بخبير دولي لضمان مواءمة البيانات والمفاهيم والتعاريف الإحصائية التي تستند إليها المعايير المقترحة عبر جميع أقاليم المنظمة.

- أفريقيا: السيدة سيلينا مولاتو (ليسوتو)، مديرة مكتب الإحصاء؛ والسيد إيفان مورينزي (رواندا)، المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء؛
- الأمريكتان: السيدة غراسييلا ماركيز (المكسيك)، رئيسة المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا؛ والسيد بيدرو إغناسيو لينيس (الأرجنتين)، المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء والتعدادات؛
- آسيا والمحيط الهادئ: السيدة عائشة حسن (جمهورية ملديف)، كبيرة الإحصائيين في المكتب الوطني للإحصاء؛ والسيد برافين سريفاستافا (الهند)، كبير الإحصائيين في وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج سابقًا؛
- أوروبا: السيدة أنطونيا مارتينيز لوينغو (إسبانيا)، مديرة إحصاءات الاقتصاد الكلي في المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ والسيد شتيفان شفاينفست (ألمانيا)، المدير السابق لشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة.

وترد في الملحق نبذة تعريفية عن كل خبير. وقد أعدّ المكتب هذه النبذات استنادًا إلى السير الذاتية والبيانات الشخصية وغيرها من المعلومات ذات الصلة التي قدمها الخبراء وجمعها المكتب، مع الحفاظ على مضمون المعلومات الأصلية والصياغة الواردة عن الخبراء.

١٠. وبافتراض عقد الاجتماعات عن بعد وتنظيم اجتماع حضوري لمدة يوم واحد في جنيف، تترتب على تعيين لجنة الخبراء المقترح الآثار المالية التالية، والمقدَّرة قيمتها بمبلغ ١٤٦ ٠٠٠ دولار أمريكي:

- تكاليف السفر والأتعاب لثمانية خبراء: نحو ٨٠ ٠٠٠ دولار أمريكي؛
- تكاليف الخدمات السكرتارية (موظف واحد من فئة الخدمات العامة (جيم٤) بنسبة ٥٠ في المائة من وقت العمل لمدة أربعة أشهر): نحو ٢٦ ٠٠٠ دولار أمريكي؛
- تكاليف خدمات الترجمة الفورية والتحريرية: نحو ٤٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.

١١. ولدى تنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة في دورته ٣٥٦ (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٦)، تراعي هيئة المكتب الآراء التي أعربت عنها الحكومات خلال المشاورات بشأن أهمية ضمان الشفافية في تنفيذ عملية تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الكبرى، بما في ذلك ضرورة مواصلة التقيد بالدستور والنظام الأساسي. وفي ضوء ما سبق، يجوز لمجلس الإدارة النظر في طلب تنظيم جلسة إحاطة بين الخبراء المستقلين وأعضاء مجلس الإدارة.

◄ مشروع القرار

١٢. **وافق مجلس الإدارة على ما يلي:**

(أ) تعيين الخبراء الواردة أسماؤهم في الفقرة ٩ من الوثيقة GB.357/INS/5 أعضاءً في اللجنة المحايدة المنصوص عليها في المادة ٧(٣) من الدستور، وفقًا للقرار المعتمد في دورته ٣٥٦ (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٦) بشأن تحديد الأعضاء ذوي الأهمية الصناعية الرئيسية؛

(ب) إدراج تكلفة لجنة الخبراء، المقدّرة بمبلغ ١٤٦ ٠٠٠ دولار أمريكي، ضمن الأولويات، وتمويلها في إطار الجزء الأول من ميزانية فترة السنتين الحالية، باعتبارها غير مدرجة في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

◄ الملحق

نبذات تعريفية لتقييم كل مرشح مقترح لعضوية لجنة الخبراء المعنية بتحديد الأعضاء ذوي الأهمية الصناعية الرئيسية

أفريقيا

كرّست **السيدة سيلينا ماليهلوا مولاتو (ليسوتو)** مسيرتها المهنية، الممتدة على مدى ٤٠ عامًا، للعمل في مكتب الإحصاء في ليسوتو، حيث تشغل منصب المديرة منذ شباط/ فبراير ٢٠١٧. وقد تمحورت خبرتها حول الجوانب التقنية للإحصاءات الاقتصادية وإحصاءات الاقتصاد الكلي؛ إذ بدأت العمل في قسم الحسابات القومية، ثم تولّت رئاسة شعبة الإحصاءات الاقتصادية، قبل أن تشغل منصب كبيرة الإحصائيين في شعبة الحسابات القومية واستقصاءات المؤسسات، حيث اضطلعت بمسؤولية مباشرة عن الحسابات القومية، وسجلات الأعمال، والإحصاءات الصناعية، وإحصاءات الأسعار، وإحصاءات تجارة الجملة والتجزئة، واستقصاءات ميزانيات الأسر المعيشية. وقد أشرفت على تحديث سنة الأساس لتقديرات الحسابات القومية في ليسوتو، وتولت كذلك تنسيق استقصاءات ميزانيات الأسر المعيشية. وفي إطار مسؤولياتها كمديرة، تتولى حاليًا مهام مفوضة تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٦، وتقود تعداد النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٢٥-٢٠٢٦، ومسح القوى العاملة المتكامل لعام ٢٠٢٤. كما شاركت في عدد من الاجتماعات الدولية، من بينها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، والاجتماعات الخريفية للشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، والاجتماعات السنوية للمديرين العامين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (ساديك)، ولجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بما يعكس مشاركتها المتواصلة في مواءمة الإحصاءات على الصعيدين الإقليمي والقاري. وهي حاصلة على بكالوريوس الآداب في الإحصاء والاقتصاد من جامعة ليسوتو الوطنية، وماجستير في الإحصاء من معهد الإحصاء والاقتصاد التطبيقي بجامعة ماكيريري في أوغندا.

كرّس **السيد إيفان مورينزي (رواندا)** مسيرته المهنية للعمل في المعهد الوطني للإحصاء في رواندا منذ نيسان/ أبريل ٢٠١٧، إذ شغل في البداية منصب نائب المدير العام، قبل أن يتولى منصب المدير العام منذ حزيران/ يونيه ٢٠٢٤. وفي إطار مهامه الحالية، يدير مؤسسة تضم ٤٥٥ موظفًا تتولى مسؤولية إنتاج مختلف الإحصاءات الرسمية في رواندا. وقد أشرف على تحديث سنة الأساس للحسابات القومية في رواندا، ويشرف بانتظام على نشر التقديرات الفصلية للناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات. كما اضطلع بدور ريادي في اعتماد المعهد للمعايير الإحصائية الدولية في مجالات الإحصاءات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية. كما أشرف على تنفيذ الجولة السابعة من الاستقصاء المتكامل للأحوال المعيشية للأسر، ويقود حاليًا جهود المعهد الرامية إلى إدماج مصادر البيانات البديلة والبيانات الضخمة، بما في ذلك صور الأقمار الصناعية والبيانات الإدارية، في إنتاج الإحصاءات الرسمية. وشملت مسيرته المهنية السابقة العمل في مجال الشمول المالي لدى مؤسسة "الوصول إلى التمويل في رواندا"، وتجميع إحصاءات الاقتصاد الكلي في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وإجراء بحوث في اقتصاديات السياسات في معهد تحليل السياسات والبحوث، فضلًا عن توليه مهام استشارية عليا لدى شركة "برايس ووترهاوس كوبرز رواندا". وإلى جانب قيادته للعمل الإحصائي، يشغل منصب العضو في مجلس إدارة لجنة السياسة النقدية وفي البنك الوطني الرواندي، ما أتاح له خبرة مباشرة في تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والبيانات الاقتصادية المقارنة على أعلى المستويات المؤسسية. كما سبق له أن شغل منصب العضو في مجلس إدارة الصندوق الوطني الرواندي للاستثمار. وقد برز التزامه باستقلالية العمل الإحصائي وتقيّده بالمعايير المنهجية الدولية، بما في ذلك من خلال تعاون رواندا مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة للتحقق من صحة المنهجيات المعتمدة لدى المعهد الوطني للإحصاء في رواندا. وهو حاصل على بكالوريوس العلوم في الإحصاء من جامعة ماكيريري في كمبالا، وماجستير الآداب في اقتصاديات السياسات من مركز اقتصاديات التنمية في كلية وليامز بولاية ماساتشوستس. ويستكمل حاليًا درجة الدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا والابتكار في السياسات العامة في كلية لندن الجامعية.

الأمريكتان

شغلت **السيدة غراسييلا ماركيز (المكسيك)** منصب وزيرة الاقتصاد في المكسيك خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)، وكانت أول امرأة تتولى هذا المنصب في تاريخ البلد، حيث أشرفت على السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية في المكسيك. وفي عام ٢٠٢١، تولّت منصب نائبة رئيس المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا، حيث أشرفت على المنظومة الفرعية الوطنية للمعلومات الاقتصادية، التي تشمل الحسابات القومية، والعلوم والتكنولوجيا، والمعلومات المالية،

وإحصاءات الأسعار، وإحصاءات العمل. ومنذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، تتولى رئاسة المعهد، لتصبح أول امرأة تشغل هذا المنصب، وتقود بذلك أحد أكبر المكاتب الإحصائية الوطنية وأكثرها تقدمًا من الناحية التقنية في الأمريكتين، في ظل استقلالية مؤسسية كاملة يكفلها القانون المكسيكي. وتولّت أيضًا رئاسة الدورة السابعة والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٦، ورئاسة لجنة قياس إحصاءات العمل غير المنظم خلال المؤتمر الدولي الحادي والعشرين لخبراء إحصاءات العمل في عام ٢٠٢٣. ويقيم المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا تعاونًا وثيقًا مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبنك الدولي، وشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، في مجالات أطر بيانات الاقتصاد الكلي ومواءمة الإحصاءات. وهي حاصلة على بكالوريوس الآداب في الاقتصاد من الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك، وماجستير الآداب في الاقتصاد من كلية المكسيك، ودكتوراه في التاريخ الاقتصادي من جامعة هارفارد. وقد نالت أطروحتها للدكتوراه "جائزة غيرشنكرون" التي تمنحها رابطة التاريخ الاقتصادي، وهي من أرفع الجوائز في مجال التنمية الاقتصادية المقارنة. وقد تولّت مناصب أكاديمية دائمة في كلية المكسيك، وشغلت مناصب أستاذة زائرة في جامعة شيكاغو وجامعة كاليفورنيا في سان دييغو، ولها منشورات في التاريخ الاقتصادي لأمريكا اللاتينية، والنمو الاقتصادي المقارن، والأزمات الاقتصادية.

يشغل **السيد بيدرو إغناسيو لينيس (الأرجنتين)** منذ شباط/ فبراير ٢٠٢٦ منصب المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء والتعدادات في الأرجنتين. وبهذه الصفة، يتولى الإشراف الإداري والتقني العام على المكتب الوطني للإحصاء، بما يشمل النظام الإحصائي الوطني، والبرنامج الإحصائي السنوي، وبرنامج التعدادات، والميزانية المؤسسية، فضلًا عن تمثيل المعهد في المسائل القانونية والدولية. وقبل توليه هذا المنصب، شغل منصب المدير التقني للمعهد، حيث أشرف على إعداد وتنفيذ البرنامج الإحصائي السنوي للأرجنتين، وعلى تطوير المعايير والإجراءات التقنية الخاصة باستقصاءات الأسر المعيشية والمؤسسات، والتعدادات، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. كما تولى تنسيق استعراض منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للنظام الإحصائي والإحصاءات الرسمية في الأرجنتين. وسبق له أن شغل منصب المدير الوطني للحسابات الدولية، حيث كان مسؤولًا عن الإحصاءات الفصلية لميزان المدفوعات والدين الخارجي وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي. كما اضطلع بدور جهة التنسيق الوطنية للأرجنتين في مبادرة مجموعة العشرين لسد فجوات البيانات، ومعيار نشر البيانات الخاصة لصندوق النقد الدولي. وهو عضو في فريق الخبراء الاستشاري التابع للأمم المتحدة والمعني بالحسابات القومية. كما ساهم في عدد من المنشورات المنهجية الدولية، من بينها كتاب "*Essential SNA: Building the Basics*" (أساسيات نظام الحسابات القومية: بناء المقومات الأساسية) (يوروستات، ٢٠١٠)، وسبق له أن درّس الاقتصاد القياسي المتقدم في جامعة بوينس آيرس. ويتمتع بخبرة واسعة في مجالات الإحصاءات الاقتصادية الكلية، والحسابات القومية، والحسابات الدولية، وحوكمة الإحصاءات. وهو حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد من مركز الدراسات الاقتصادية الكلية في الأرجنتين، وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بوينس آيرس.

آسيا والمحيط الهادئ

تشغل **السيدة عائشة حسن (جمهورية ملديف)** حاليًا منصب كبيرة الإحصائيين في المكتب الوطني للإحصاء في ملديف. وقد تولّت هذا المنصب في آب/ أغسطس ٢٠٢١، بعد مسيرة مهنية امتدت لأكثر من عقدين داخل النظام الإحصائي الوطني. وعلى امتداد هذه المسيرة، تدرّجت في عدد من المهام التقنية والإدارية في مجال الإحصاءات الاقتصادية، بما في ذلك رئاستها لشعبة الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية. وفي إطار مسؤولياتها الحالية، تتولى التوجيه الاستراتيجي والتقني لإنتاج الإحصاءات الرسمية في جمهورية ملديف وتنسيقها ونشرها. وتتجلى خبرتها الواسعة في أعمال إعداد الناتج المحلي الإجمالي، وجداول العرض والاستخدام، وجداول المدخلات والمخرجات، والحسابات الفرعية للسياحة وتحليلها. كما أسهمت إسهامًا بارزًا في تطوير إحصاءات الأسعار، حيث قادت عملية تحديث سنة الأساس لمؤشر أسعار المستهلكين، ومؤشر أسعار المنتجين، ومؤشر أجور الحكومة، ومؤشر القيم الوحدوية للصادرات والواردات. كما اضطلعت بدور ريادي في تحليل الاستقصاءات والتعدادات الاقتصادية، مع تركيز خاص على الدخل والإنفاق والعمالة. وقد أسهم عملها في هذه المجالات في تعزيز قاعدة الأدلة الداعمة لوضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية ملديف. وإلى جانب نشاطها المهني، شاركت في التدريس بصفتها محاضِرة بدوام جزئي في جامعة ملديف الوطنية والجامعة الإسلامية في جمهورية ملديف. وهي حاصلة على بكالوريوس العلوم في الاقتصاد والإدارة من جامعة لندن، وماجستير الآداب في الاقتصاد القياسي.

شغل **السيد برافين سريفاستافا (الهند)** منصب أمين وكبير الإحصائيين في الهند حتى تقاعده في آب/ أغسطس ٢٠٢٠، وهو أعلى منصب إحصائي في البلاد، حيث تولّى الإشراف على وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج والمكتب الإحصائي الوطني التابع لها. وقد انخرط منذ المراحل الأولى من مسيرته المهنية في مراجعة سنة الأساس لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي في الهند، وتنسيق إحصاءات الإنتاج الصناعي وإحصاءات الأسعار، كما قاد الأعمال التحضيرية لعمليات تحديث سنة الأساس اللاحقة خلال فترة توليه منصب كبير الإحصائيين. وتولّى كذلك الإشراف على اعتماد إطار الأمم

المتحدة لضمان جودة الإحصاءات الرسمية في الهند، وأطلق بوابة وطنية متكاملة قائمة على الحوسبة السحابية لإدماج البيانات الإحصائية، ووضع خططًا لإجراء مسوح وطنية جديدة تشمل القوى العاملة، وقطاع الخدمات، والمنشآت غير المسجلة، وأنماط استخدام الوقت. وسبق له أن شغل منصب نائب المدير العام للمكتب الوطني للمسوح بالعينة، وتولّى الإشراف على نظم معلومات سوق العمل في الهند بوزارة العمل والتشغيل. ومنذ تقاعده، يتولى رئاسة اللجنة الإحصائية لولاية ماديا براديش. كما شغل منصب الرئيس المشارك لمجلس إدارة برنامج المقارنات الدولية التابع للبنك الدولي لدورة عام ٢٠١٧. وكان أيضًا عضوًا في مكتب لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، ونائبًا لرئيس لجنة الإحصاء التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وعضوًا في فريق العمل المشترك بين الأمانات المعني بالاستقصاءات الأسرية التابع للأمم المتحدة، وعضوًا في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة لفترتين. وتولّى كذلك رئاسة الوفد الهندي لدى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، كما تعاون مع فريق دلهي التابع لمنظمة العمل الدولية والمعني بإحصاءات القطاع غير المنظم. وهو حاصل على بكالوريوس العلوم في الفيزياء والرياضيات والإحصاء، وماجستير العلوم في الإحصاء الرياضي من جامعة لكناو، وشهادة دراسات عليا في الإدارة من معهد تطوير الإدارة في غورغاون، وماجستير العلوم في سياسات الاقتصاد الكلي والتخطيط للبلدان النامية من جامعة برادفورد. وهو من دفعة عام ١٩٨٣ في الخدمة الإحصائية الهندية.

أوروبا

تشغل **السيدة ماريا أنطونيا مارتينيز لوينغو (إسبانيا)** منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤ منصب مديرة إحصاءات الاقتصاد الكلي في المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) التابع للمديرية العامة للإحصاء في المفوضية الأوروبية، حيث تشرف على بيانات وإحصاءات الاقتصاد الكلي المستخدمة للأغراض الإدارية في إطار النظام الإحصائي الأوروبي. وتمتد خبرتها المهنية لما يقارب ثلاثة عقود في مجالي الاقتصاد الكمي والعمليات الإحصائية، أتاحت لها الجمع بين الخبرة التقنية الراسخة في الحسابات القومية وتولي مناصب قيادية رفيعة في مؤسسات إحصائية وطنية وأوروبية. وفي إطار مهامها الحالية، تشرف على إعداد الحسابات القومية وإحصاءات المالية الحكومية وأطر الاقتصاد الكلي ومواءمتها على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالتعاون المباشر مع السلطات الإحصائية الوطنية. كما تتولى رئاسة جلسات فريق العمل المعني بالحسابات القومية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الحسابات الاقتصادية والمالية القومية التابع للمنظمة، حيث تُناقَش قضايا الاقتصاد الكلي الإحصائية بمشاركة أكثر من ٢٠٠ خبير وممثل من ٤٧ بلدًا وسبع منظمات دولية، بما يشمل احتساب الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات الأسعار والحجم، وتعادل القوة الشرائية، والمحاسبة البيئية والاقتصادية، وتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام (٢٠٢٥). وسبق لها أن عملت في المعهد الوطني للإحصاء في إسبانيا، وهو من أكثر المكاتب الإحصائية تقدمًا من الناحية التقنية في أوروبا. وقد تدرّجت في عدد من المناصب، من بينها نائبة مديرة الحسابات الاقتصادية والتشغيل، قبل أن تتولى إدارة الحسابات القومية ومنصب العضو في مجلس إدارة المعهد. وفي هذا الإطار، اضطلعت بمسؤولية مباشرة عن إعداد الحسابات القومية الإسبانية ومنهجياتها ونشرها، بما يشمل التقديرات الفصلية والسنوية للناتج المحلي الإجمالي، والمراجعات الأساسية، وإدماج النظام الأوروبي للحسابات. وهي حاصلة على دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، وبدأت مسيرتها المهنية باحثةً وأستاذةً مشاركة في كلية الاقتصاد بجامعة مدريد المستقلة، حيث تولت تدريس الإحصاء ونظرية الاحتمالات.

شغل **السيد شتيفان شفاينفست (ألمانيا)** منصب مدير شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٥)، حيث تولّى قيادة جهاز يضم ١٤٠ موظفًا يتولى مسؤولية المنظومة العالمية للإحصاءات الرسمية. وفي إطار هذه المهام، أشرف على إعداد نظام الحسابات القومية (لعام ٢٠٢٥)، وهو المعيار الدولي المحدث للحسابات القومية. كما تولّى، بصفته مديرًا، مهام الأمين التنفيذي للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وأشرف على تنسيق النظام الإحصائي للأمم المتحدة من خلال الاجتماعات السنوية لإحصائيي الوكالات المتخصصة. كما تولى الإشراف على الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وبرنامج التعداد العالمي للسكان والمساكن لعام ٢٠٢٠، وأطلق المنتدى العالمي للبيانات بوصفها منصة تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة للتعاون الدولي في مجال البيانات. ونجح كذلك في استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يعتمد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، في خطوة شكّلت محطة بارزة في تعزيز الاستقلال المؤسسي للنظم الإحصائية الوطنية على الصعيد العالمي. وشملت مسيرته المهنية السابقة شغل منصب رئيس وحدة وخبير إحصائي في قسم الحسابات القومية بشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٩)، حيث شارك في إعداد دليل منهجي بشأن تجميع الحسابات القومية، وساهم في تنفيذ مشاريع تتعلق بالحسابات القومية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وأجرى بحوثًا في المحاسبة الخضراء والسلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي. وهو حاصل على شهادة في الاقتصاد من جامعتي فورتسبورغ وبون في (ألمانيا)، وشهادة الدراسات المعمقة في الاقتصاد الرياضي من جامعة السوربون-بونتيون في باريس، كما أكمل درجة الماجستير البحثي في الاقتصاد الكمي في كلية لندن للاقتصاد، حيث عمل أيضًا مساعدًا في تدريس الرياضيات للاقتصاديين.